مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ISSN : 1112 -7163 E-ISSN: 2588-1892
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/2

المقاولاتية الاجتماعية ودورها في إحداث التغيير الاجتماعي المستدام ، في ظل أهداف الخطة الجديدة للتنمية المستدامة 2030

Social entrepreneurship and its role in bringing about sustainable social change, under the goals of the new Sustainable Development Plan 2030

بن حكوم علي[1] ، بدري عبد المجيد[2]

1-جامعة أحمد دراية أدرار، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي -جامعة أدرار Ali.benhakkoum@univ-adrar.dz

2- جامعة مولاي الطاهر سعيدة ، prof_badrimajed@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020-07-04 تاريخ القبول:2020-12-06

ملخص -

يهدف هذا المقال إلى معرفة العلاقة وتشخيص الأثر بين المقاولاتية الاجتماعية والتغيير الاجتماعي المستدام، وقد اعتمدنا في ذلك على المنهج الوصفي من خلال الاستدلال على مضامين الدراسات ذات الصلة بمتغيري الدراسة، ومن ثمة استنباط العلاقة بينهما نظريا وكذا ميدانيا من خلال سرد بعض التجارب الواقعية، حيت خلُصنا إلى أن بروز وانتشار مثل هذه المقاولات من شأنه أن يساهم في إحداث التغيير الاجتماعي المستدام، نظرا لأنها تراعي في أولوياتها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية دون التفريط في أي منها، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تحقيق الإلتزام بمبادئ التنمية المستدامة .

الكلمات المفتاحية-

مقاولة اجتماعية، تغيير اجتماعي ، ابتكار اجتماعي، تنمية مستدامة، اقتصاد تضامني واجتماعي .

المؤلف المرسل: بن حكوم علي :hatem01.ali@gmail.com

Abstract-

This Article Aims To Know The Relationship And Diagnose The Impact Between Social Entrepreneurship And Sustainable Social Change, And We Have Relied On The Descriptive Approach By Inferring The Contents Of Studies Related To The Variables Of The Study And Then Developing The Relationship Between Them Theoretically As Well As In The Field By Listing Some Real Experiences, Where We Concluded That The Emergence And Spread Of Such Enterprises Would Contribute To Sustainable Social Change, Since They Take Into Account In Their Priorities The Economic, Social And Even Environmental Dimensions Without Compromising Any Of Them, Which Leads To Ultimately To Achieve Commitment To The Principles Of Sustainable Development.

Key Words-

Social Entrepreneurship , Social Innovation ,Social Change, Sustainable Development , Solidarity And Social Economy

مقدمة:

إن من بين أبرز القضايا التي تواجه الدول اليوم لاسيما الدول النامية منها هو السعي لتحقيق التنمية والتقدم في شتى المجالات، خصوصا في ظل ما يشهده عالمنا المعاصر من تغيرات متلاحقة وتطورات متسارعة، والتي أدت إلى بروز العديد من التحديات أمام هذه الدول، مما يستوجب ضرورة التكيف مع متطلبات مسايرتها، ولعل تشجيع التوجه المقاولاتي وما يصاحبه من إنشاء للمؤسسات باختلاف أحجامها، يمثل أحد أهم ركائز إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تعتبر الممارسة المقاولاتية الحل الأمثل للعديد من المشاكل الاجتماعية وحتى البيئية خصوصا تلك التي تعاني منها الدول النامية كـ: البطالة، الفقر ...

وفي ظل هذه الصورة دعا الكثير من المختصين والخبراء إلى ضرورة اعتماد مقاربات جديدة ضمن التوجه المقاولاتي من أجل مجابهة التحديات التي تواجه المجتمعات، وفي هذا السياق ظهرت عدة مفاهيم حديثة منها "المقاولاتية الاجتماعية"، من خلال بروز نوع آخر من المقاولات وهي تلك التي اختارت عدم

استهداف مراكمة الأرباح فحسب، بل الانخراط أيضا في الحقل الاجتماعي والتركيز على الوسائل المتاحة واعتبارها موارد قابلة لخلق استثمار لصالح المجتمع، ومن ثمة المساهمة في إحداث التنمية والتغيير الاجتماعي المنشود.

وعلى ضوء ما سبق، نطرح التساؤل الرئيسي لبحثنا هذا على النحو الآتي : **هل يمكن أن تساهم مشاريع المقاولاتية الاجتماعية في إحداث التغيير الاجتماعي المستدام** ؟ ، وذلك ضمن إطار التزام الدول وسعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة –رؤية 2030 .

وسعيا منا للإجابة على ذلك ، فإننا نهدف من خلال هذا البحث إلى :

1 -تبيان مفهوم المقاولاتية الاجتماعية وموضوعها الأساسي .

2 -التعرف على أهداف التنمية المستدامة ذات البعد الاجتماعي وفق البرنامج الجديد 2030.

3 -ابراز دور المقاولة الاجتماعية في احداث التغيير الاجتماعي المستدام

4 -محاولة الوصول إلى نتائج نقدم على إثرها توصيات بخصوص بروز وانتشار المقاولات الاجتماعية ومساهمتها في احداث التغيير الاجتماعي المستدام

وقد افترضنا في البداية أن تبني مفاهيم المقاولاتية الاجتماعية فضلا عن رفع مستوى الادراك والمعرفة بها، خصوصا من قبل منظمات القطاع الثالث (الاقتصاد التضامني والاجتماعي)، والذي تعد الأقرب لاكتساب صفة المقاولات الاجتماعية، أمر يساعد على إحداث التغيير الاجتماعي المستدام، بما يتوافق مع ما ترمي إليه أهداف التنمية المستدامة لاسيما ذات البعد الاجتماعي والبيئي .

وتتجلى أهمية هذا البحث في كونه يتناول نوع جديد من المقاولات، أضحت تسجل تزايدا عدديا في كثير من البلدان المتقدمة، لا سيما بعد ما احرز هذا الموضوع جائزة نوبل للسلام سنة 2006 في سابقة فريدة من نوعها وكتتويج للمشروع الذي يدخل ضمن هذا الإطار والمقدم من طرف البروفيسور محمد يونس، زد على ذلك فهو يدرس ويشخص علاقة استراتيجية تفاعلية تربط المقاولات الاجتماعية بمحيطها الذي تعمل فيه، وذلك من خلال مساهمتها في معالجة العديد من المشاكل الاجتماعية كالفقر والتهميش والبطالة ونحو ذلك من الأمور التي تتقاطع وتنسجم في مجملها مع أهداف التنمية المستدامة (برنامج الأمم المتحدة 2030) .

وأما عن الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع، فبعد البحث تبين لنا (في حدود علم واجتهاد الباحث)، عدم وجود دراسات مشابهة له بشكل مطابق على مستوى الجزائر، أما على المستوى الدولي فسجلنا حسب محركات البحث المتخصصة قلة في الدراسات العربية التي عالجت موضوع المقاولاتية الاجتماعية، فضلا عن تلك التي تدرس علاقة هذه الأخيرة بالتغيير الاجتماعي المستدام، مع وجود فارق نسبي شاسع مقارنة بعدد الدراسات الأجنبية التي تناولت مفهوم المقاولاتية الاجتماعية، وعلاقته بالكثير من المتغيرات على غرار الإبداع التنظيمي، الابتكار الاجتماعي، الفعالية التنظيمية...إلخ، وقد اخترنا منها الأقرب لموضوعنا نذكرها فيما يلي :

1 -**محمد جابر عباس : ريادة الأعمال الاجتماعية كأحد الآليات المبتكرة لتحقيق التنمية المستدامة بالمجتمعات المحلية** ، مجلة الخدمة الاجتماعية، مصر، 2017

سعت هذه الدراسة إلى وضع تأصيل أولي لمفهوم ريادة الأعمال الاجتماعية في إطار طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية وفقا للتطورات العالمية الحديثة، وكذا التعرف على دور ريادة الأعمال الاجتماعية كأحد الآليات المبتكرة لتحقيق التنمية المستدامة بالمجتمعات المحلية، وخلُصت للنتائج التالية :

-مفهوم ريادة الأعمال مفهوم حديث نسبيا في مجتمع الدراسة (مدينة أسوان)، وأنه يقصد بها لدى المستجوبين العمل الاجتماعي .

-تمثل ريادة الأعمال الاجتماعية مدخلا هاما للنهوض بالمجتمعات المحلية، إلا أن اندماج المنظمات المحلية في أنشطة وبرامج ريادة الأعمال الاجتماعية ذو مستوى متوسط .

- الابتكار شرط ضروري لنجاح مشروعات ريادة الأعمال الاجتماعية، وتعد هذه الأخيرة بمثابة آلية مبتكرة لأنها تخلق العديد من الفرص المجتمعية .

2-**دراسة (Sanchita Bensal & Isha Garg & Gagan Deep Sharma)**
Social Entrepreneurship as a Path for Social Change and Driver – of Sustainable Developement : A Systematic Review and Research Agenda، 2019

عالجت هذه الدراسة دور المقاولاتية الاجتماعية في إحداث التغيير الاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي بطابعه التحليلي، حيث تم مراجعة وتحليل 173 ورقة بحثية ذات صلة بهذا المجال بغرض جمع النتائج ومناقشتها، ومن أبرز النتائج المتوصل إليها ما يلي :

-يعتبر موضوع المقاولاتية الاجتماعية حديث نسبيا، يحتاج للمزيد من البحوث والدراسات الميدانية قصد الإحاطة بمختلف جوانبه واعطاء صورة واضحة عن مفهومه .

-يمكن للمقاولين الاجتماعيين أن يكون لهم مساهمة فعالة في قضية التنمية المستدامة، وذلك بالنظر لمميزات منهجية العمل الخاصة بهم .

-تلعب الحكومات دورا قياديا بارزا في إزالة العوائق التي تحول دون اقامة مشاريع المقاولاتية الاجتماعية، وفي المقابل وضع التسهيلات والتحفيزات المشجعة على ذلك، لاسيما من خلال سن القوانين ووضع السياسات الملائمة، إنشاء حاضنات الأعمال الاجتماعية، دعم وتعزيز التعليم وكذا البحث في مجال المقاولاتية الاجتماعية، دعم مشاريع المقاولاتية الاجتماعية التي تحمل بوادر المساهمة في التغيير الاجتماعي والتنمية المستدامة ...

3- دراسة (David Littlewood & Diane L Holt) – How Social Entreprises Can Contribute to the Sustainable Developement Goals (SDGs) – Aconceptual Framework، 2018

هدفت هذه الدراسة وكما هو ظاهر من عنوانها إلى الإجابة على الاشكالية التالية: كيف يمكن للمؤسسات الاجتماعية أن تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟، وذلك ضمن إطار مفاهيمي وتبعا لتقرير منظمة الأمم المتحدة لعام 2015 فيما يتعلق بالأهداف (17) للتنمية المستدامة، وللإجابة على هذه الاشكالية تضمنت الدراسة عرض إطار مفاهيمي عن المؤسسات الإجتماعية وكذا أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تحديد مجالات البحث المستقبلية بشأن ذلك، وأيضا وضع تصور مدعم بأمثلة عالمية لكيفية مساهمة المؤسسات الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

1 -مفهوم المقاولاتية الاجتماعية :

1 -1 تعريف المقاولاتية الاجتماعية:

قبل التطرق لتعريف المقاولاتية الاجتماعية نشير أولا لتعريف المقاولاتية عموما، حيث أنه لا يوجد إجماع حول نظرية المقاولاتية، وكذلك حول تحديد مفهومها مع ذلك فإن أغلب التعريفات حسب (1991) Hisrich et Peters تتفق في تعريفها على أنها: "نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار، تنظيم وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية من أجل استغلال موارد وحالات معينة، تحمل المخاطرة وقبول الفشل، وبالتالي فهي مسار يعمل على خلق شيء ما مختلف والحصول على قيمة بتخصيص الوقت والعمل الضروري، مع تحمل الأخطار المالية، النفسية والاجتماعية المصاحبة لذلك ، والحصول على نتائج في شكل رضا مالي أو شخصي (قوجيل، 2016، صفحة 15).

ما يجب التنويه له أن المقاولاتية لا تتمثل فقط في قيام شخص معين بإنشاء مؤسسة جديدة أو حتى حصر نشاطها في مجال معين (نشاط البناء أو التجهيز) كما هو متداول عند عامة الناس، بل تتسع المقاولاتية لتشمل أربعة أشكال هي (Fayolle, 2005) :

1 -فرص للأعمال: حالات سوقية أو سلع جديدة ، خدمات ، مواد أولية ، معلومات و طرق تنظيمية يتم استغلالها و بيعها بأثمان أعلى من تكلفتها .

2 -إنشاء منظمة: العمليات التي تقود إلى ظهور منظمة جديدة (البروز المنظماتي) .

3 -خلق القيمة: فوائد مالية ومادية، الرضا للمقاول والمتعاملين أو المهتمين

4 -الابتكار (بمفهومه الواسع): وهذا باعتبار المقاولاتية تمثل الحلقة المفقودة بين الفكرة وتطبيقها أو تجسيدها وتسييرها .

أما فيما يخص مفهوم المقاولاتية الاجتماعية Social Entrepreneurship، فعلى الرغم من انتشاره في الآونة الأخيرة ووجود العديد من المؤسسات التي تبنت نظرياته، إلا أنه لا يوجد تعريف علمي محدد له، حيث عرفت بأنها الحلول الابتكارية للتحديات الاجتماعية بالإضافة للخدمات والمنتجات التي تحدث تغيراً اجتماعياً وتؤثر ايجاباً في المجتمع، وتعرف أيضا على أنها نوع من الأعمال التي تهدف إلى تعريف وتشخيص المشاكل والحاجات

الاجتماعية واستعمال مبادئ ريادة الأعمال لإنشاء وتنظيم وإدارة مشروع (مغامرة) اجتماعي يحقق تغيير اجتماعي مطلوب(saifan, 2012) ، كما يقصد بها العملية التي يمكن من خلالها مواجهة التحديات الاجتماعية والبيئية بطريقة تتسم بالكفاءة والإبداع وتتضمن حلولا مستدامة وغير تقليدية (chahine, 2016, p. 7)، وفيما يلي نقدم بعض التعاريف التي قدمتها المنظمات الناشطة في هذا الميدان على المستوى الدولي (شعوف، 2012، الصفحات 10 -11):

"مبادرة خاصة في خدمة الصالح العام، ومقاولة لها غاية اجتماعية تتجاوز أو تضاهي الغاية الاقتصادية" – تعريف المدرسة العليا للعلوم الاقتصادية والتجارية بفرنسا ESSEC

"كل نشاط خاص وله هدف عام ينطلق من منطلق مقاولاتي ولا يهدف بشكل اساسي لمراكمة الأرباح وإنما تلبية أهداف اقتصادية واجتماعية اضافة لقدرته على خلق الفائدة والخدمة ببلورة حلول مجددة لمشاكل الاقصاء الاجتماعي والعطالة" تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE

"المقاولون الاجتماعيون هم أفراد يقترحون حلولا مبدعة للمشاكل الاجتماعية المهمة في مجتمعنا" تعريف أشوكا ASHOKA المنظمة الدولية لنشر المقاولاتية الاجتماعية .

من خلال هذه التعريفات نستطيع القول أن المقاولة الاجتماعية هي أنشطة تعمل بالمقاربة الاقتصادية و لكنها لا تهدف لتحقيق ربح اقتصادي فحسب وإنما كذلك لتقديم حلول ناجعة لمشاكل ذات طابع اجتماعي وعام، أي أن المقاولاتية الاجتماعية تقوم على تقديم الحلول المثلى ومعالجة المشاكل التي تفرضها التحديات الاجتماعية والبيئية فضلا عن الاقتصادية (لأننا نعلم مدى الترابط والتكامل الموجود بين هذه الأبعاد) وذلك بالاعتماد على خلق نماذج لإحداث التغيير الإجتماعي من خلال تنفيذ مبادرات أو مشروعات جديدة، أو تأسيس مؤسسات اجتماعية أو تنموية جديدة .

وعن بروز و انتشار مثل هذه المقاولات التي يرجى منها احداث تغيير ايجابي في المجتمع فضلا عن تحقيق عوائد لرائديها ، نجد أن من بين أهم وأبسط الآليات المساعدة على ذلك تتم من خلال التوأمة بين مؤسسات القطاع الثالث

ذات الطبيعة الخدمية (الاقتصاد التضامني أو الخيري) الرامية لإحداث التغيير الاجتماعي ، وهي مؤسسات عادة ما تتخذ الشكل التطوعي الخيري كـ : الجمعيات الخيرية، المنظمات غير الربحية أو غير الحكومية، المؤسسات المانحة ، فعاليات المجتمع المحلي...، وبين مؤسسات القطاع الخاص قطاع الأعمال والتجارة الهادف بالدرجة الأولى لتحقيق الربح ، والشكل الموالي يلخص ذلك :

الشكل رقم 01 : مقترح لآلية إنشاء المقاولة الاجتماعية

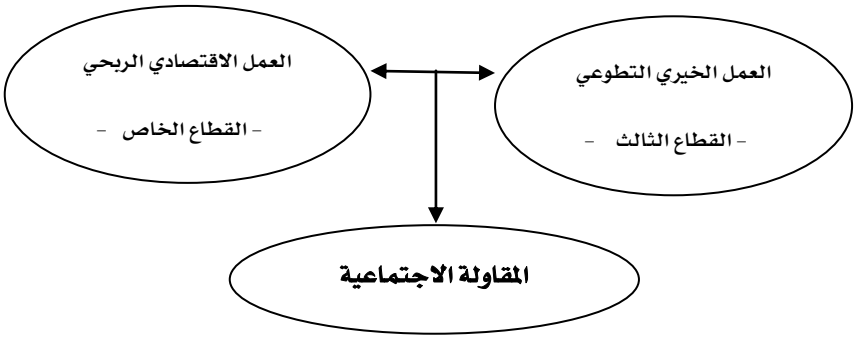

المصدر : من اعداد الباحثين

2- 1 سمات المقاولاتية الإجتماعية :

تتسم المقاولاتية الاجتماعية بالعديد من السمات التي تجعلها مختلفة عن المقاولة التقليدية وتؤدي بها للتأثير الفعّال، حيث تتركز هذه السمات في الآتي (فاروق، 2015):

- **تفكير إبداعي:** تعبر عن محاولة إحداث تحول ثوري لمواجهة التحديات الاجتماعية
- **حلول مستدامة:** ينبغي أن تنطوي الريادة الاجتماعية على استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، وتقديم حلول دائمة لمشكلات متأصلة في المجتمع، ولا تكون مجرد حلول وقتية أو ذات أثر هامشي محدود .
- **ذات أثر اجتماعي إيجابي:** تستلزم المقاولاتية الاجتماعية إحداث أثر اجتماعي ملحوظ للمجتمعات ويمكن قياس هذا الأثر بمقارنة حال هذا المجتمع قبل وبعد ظهور الحلول المبدعة لمشكلاته المستعصية . ويمكن قياس ذلك الأثر على الدولة والمجتمع وفق المستويات التالية:

–المدى القصير: تغييرات ملموسة في اقتصاد المجتمع (خلق فرص عمل– توليد الناتج والقيمة – زيادة الادخار عن الإنفاق العام أي ترشيد الإنفاق العام).

–المدى المتوسط: تتجلى قيمة المقاولة الاجتماعية في كونها نموذجًا محتملًا يعمل على رفاهية المجتمع وتحسين أوضاعه، ومن ثَم يقاس نجاح المقاولاتية الاجتماعية بقدرتها على زيادة الإنتاجية، وقيام مشروعات تنموية.

–المدى الطويل: ومن خلاله تحدث المساهمة الأكثر أهمية للمقاولاتية الاجتماعية، وتقاس بقدرتها على خلق واستثمار رأس المال الاجتماعي .

1 -3 أهمية المقاولاتية الاجتماعية :

تكتسي الممارسة المقاولاتية الاجتماعية أهمية كبيرة، بعدما أضحى ينظر لها على أنها المخرج الأقوى للعديد من الأزمات والمشاكل التي تعاني منها المجتمعات، فإلى جانب كونها وسيلة لتحقيق الأرباح لأصحابها، تعتبر كذلك وسيلة تساهم في ارتقاء المجتمعات بصورة كبيرة، وذلك نظرا لمساهمتها في الرفع من معدلات النمو والخفض من نسب البطالة والفقر وايجاد الحلول المثلى للعديد من المشاكل، وبالتالي إحداث نهضة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، إذن فهي تمثل ضرورةً حتمية أمام الدول خصوصا العربية منها، بعد أن بات معظمها يعج بمشكلات متراكمة، ويعاني من تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والصحية والبيئية وغيرها، وكنتيجة لذلك ظهرت المقاولات الاجتماعية بالعالم العربي وأخذ الاهتمام بها يأخذ مكانته في النقاش حول التنمية (شعوف، 2012، صفحة 6)، إلا أننا نستطيع القول وعلى مستوى بلدنا الجزائر تحديدا ، لزلنا بحاجة لتطوير ثقافة المقاولة الاجتماعية، ولعل ما يؤكد ذلك، تلك قلة المنظمات التي تحمل هذه التسمية أو حتى تتصف بسماتها من حيث أسلوب وطريقة العمل ، وهذا على الرغم من وجود جيوب فقر وتهميش واسعة النطاق على المستوى الوطني وخاصة في مناطق الهضاب العليا والجنوب وداخل التجمعات الحضرية الكبرى في الشمال، وهو ما يسمح لهذا النوع من المقاولات بالنشوء والبروز والمساهمة في مكافحة الفقر وخلق تنمية وثروة مستدامة، مع حفاظها على الأصل في المقاولة الذي هو الربح والديمومة، وبشكل يسمح أيضا بتخفيف العبء على الدولة التي

تعجز في الكثير من الحالات عن القيام بكل الوظائف الاجتماعية بكفاية وكفاءة عاليتين (بوكروح، 2015).

2 -موضوع المقاولة الاجتماعية :

جاءت المقاولة الاجتماعية للمساهمة في القضاء والتغلب على المشكلات والتحديات الاجتماعية، ولأن ذلك لن يتأتى إلا من خلال :

2 -1 -تشخيص ومعرفة التحديات الإجتماعية: ويتم ذلك من خلال طرح مجموعة من التساؤلات أهمها: ماهي هذه التحديات الإجتماعية التي نسعى للتغلب عنها، وما هي المعلومات والبيانات والاحصائيات المتوافرة عن هذا التحدي، وماهي الأسباب الرئيسة له، ومن هي أكثر الفئات تأثرا في المجتمع به، وما هي الجهود المبذولة سابقا لهذا للتغلب على هذا التحدي، ولماذا لم تنجح هذه الجهود في التغلب عليه.. إلخ؛ وعليه فإننا نستطيع القول أن الإجابة على كل هذه التساؤلات تتم من خلال نموذج يضم مجموعة من الخطوات، يتم التركيز فيه على مجموعة من النقاط الأساسية منها (chahine, 2016, p. 9)

-تحديد المشكلة بكل دقة، والتعرف على أسبابها من أولئك الذين يتأثرون بتداعياتها السلبية،ويعتبر ذلك الخطوة الأولى في بناء حلول مستدامة للتغلب على المشكلات الاجتماعية؛

-يجب عند تحديد المشكلة أو التحدي الاجتماعية أن نأخذ في الإعتبار وجهات النظر الأخرى حول هذه المشكلة التي قد ترى في هذه المشكلة أو هذا التحدي فرصة ؛

-لا يمكن التغلب على التحدي أو المشكلة الاجتماعية إلا من خلال بناء رؤية تستند إلى فهم عميق لهذا التحدي و المعوقات المرتبطة به ، وكذلك توفير الموارد اللازمة لمواجهته .

-لابد من توفر كافة المعلومات التي تساعد على تحديد كافة أبعاد التحدي (مكانه، تأثيراته، الفئات المتأثرة به)، وذلك بالاعتماد على عدة مصادر ك: شبكة المعلومات الدولية، التقارير والتحقيقات الصحفية، الدراسات الأكاديمية، المقابلات الشخصية مع الخبراء والمتخصصين .. ؛

-لا بد أن يستند الإطار العام لتحليل التحديات الاجتماعية إلى منهجية التساؤلات البحثية التالية: ما، من ، أين، لماذا وكيف، أي: ما هو هذا التحدي، ما هي أسبابه ، من يتأثر به وسماتهم، مكانه، سبب انتشاره وتداعياته، كيف يمكن التغلب عليه ومواجهته ؟، وتعد أساليب تحليل البيانات، والجداول والأشكال، والنماذج التحليلية (مثل أسلوب شجرة المشكلات[1]) هي من الأدوات المهمة التي يمكن الاعتماد عليها للتعرف على التحديات الاجتماعية و تداعياتها .

2 -2 - تصميم الحلول المستدامة للتغلب على التحديات الاجتماعية: بعد تشخيص ومعرفة التحديات والمشكلات الاجتماعية، تأتي مرحلة طرح الحلول المناسبة لها بناءا على مجموعة من الاعتبارت أهمها:

-اختيار فريق عمل محترف لابتكار حلول مناسبة وغير تقليدية واعتماد الأساليب الحديثة لتوليد الأفكار الجديدة و المبتكرة ؛

-التعريف الدقيق للحلول المقترحة التي يتم تقديمها وتوضيح كيفية استخدامها والاستفادة منها ؛

-ضرورة اختبار الحلول المقترحة قبل البدء في تجسيدها، والتعرف لردود الأفعال للمستخدمين والمستفيدين منها ومقترحاتهم بشأن تطويرها، وحتى تساهم بالفعل في تحقيق التغيير الاجتماعي المطلوب؛ ومن جهة أخرى يعتبر التفكير بشكل استراتيجي بمنظور كلي، ثم النزول تدريجيا بطريقة التفكير إلى النطاق الإقليمي والوطني يعد الطريقة المثلى للتغلب على التحديات الاجتماعية وتحقيق التغيير الايجابي المطلوب في المجتمع .

2 -3 -تطبيق الحلول وقياس الأثر: إن البداية الصحيحة لتنفيذ استراتيجية العمل بطريقة مهنية دقيقة تتطلب تعريف النجاح الذي تنشده وتحديده، كما تتطلب تحديد مؤشرات تضمن قياسه، أي قياس الأثر الإجتماعي للحلول التي تم اقتراحها، حيث أن عملية القياس هذه لا تتم في نهاية العمل، بل لا بد أن تتم باستمرار أثناء التنفيذ وذلك بالنظر لمؤشرات الأداء وهل العمل يتم بطريقة صحيحة أو يواجه معوقات و تحديات .

[1] - هو أسلوب يساعد في تشخيص المشاكل عن طريق تحليل وربط العلاقة بين كل من: أسباب وجذور المشكل – المشكل – نتائجه وأثاره

3 - مفهوم التغيير الاجتماعي :

التغيير ممارسة قديمة يقوم بها الإنسان في مختلف الميادين كالسياسة والاقتصاد والحياة الاجتماعية وغير ذلك ، فهو فاعلية (حركية) بشرية إرادية تقتضي اولا الوعي بها ثم تحديد أسبابها ودوافعها مع وضع خطة أو تصميم بعيد عن الارتجالية والعاطفية لضمان تحقيق غايتها المنشودة .

ويقصد بالتغيير لغة التحول من حالة إلى حالة أخرى، يقال تغير الشيء أي تحول من حالته الأولى التي كان عليها، وأما اصطلاحا فدلالته لا تبتعد عن الدلالة اللغوية له أو لأصله، مع التأكيد على عنصر الإرادة فيه باعتباره حركية مقصودة وموجهة لهدف عن وعي، أنه يشير لتلك التحولات المتصلة من ناحية سوسيولوجية (اجتماعية) فهو ظاهرة عيانية موجودة في كل مستويات الوجود في المادة الحية وغير الحية وفي الحياة الاجتماعية، ويعتبر التغيير الاجتماعي أحد الفروع الأساسية والهامة لعلم الإجتماع وهو بمثابة نسق اجتماعي Social System يحتوي على نوعين من العوامل، عامل يعمل على الحفاظ عليه وضمان استمراريته كالتنشئة الاجتماعية، نقل الموروث الروحي والثقافي من السلف إلى الخلف ..، وعامل يعمل على تبديله وتغييره ابتداءا بالتعديل وانتهاءا بالثورة[2]، ويعرف التغيير الاجتماعي بأنه الفاعلية الرامية إلى إحداث تغيُر محدَّد في البنية الاجتماعية أو جانب منها أو أكثر، أي أنه آلية شعورية إرادية (عكس التغيُر الاجتماعي الذي يعتبر آلية لا شعورية)، يقف وراءها فاعل ما داخلي أو خارجي يريد أن يغير في المجتمع أمرا ما، سلوكا، عادة، قيمة، نمطا أو غير ذلك (عزت، 2011)، والفاعل المختار حسب بحثنا هذا هو مشاريع المقاولات الاجتماعية .

وللتغيير الاجتماعي طرق وأساليب مختلفة هي :

أ/ التغيير الثوري العنيف : وهو التغيير الجذري المفاجئ في الأوضاع السياسية والاجتماعية بوسائل تخرج عن النظام المألوف، ولا تخلو عادة من

2 -الثورة بالمفهوم الاجتماعي (Révolution Social) تعني احداث تبدلات عميقة جذرية في حياة المجتمع الاقتصادية والسياسية و الثقافية (الايديولوجية)

العنف (عمارة، 1977) ، ومن أمثلة ذلك الثورة التى تقوم ضد المستعمر ، أو نظام مستبد جائر .

ب/ التغيير الهادئ أو الإصلاح : وهو تغيير سلمي تدريجي للأوضاع الفاسدة دون اللجوء إلى العنف (عمارة، 1977) .

ج/ التطور والتقدم: إرتقاء تدريجي من الحسن إلى الأحسن في المجال السياسي وكذا الاجتماعي .

د/ التنمية الاقتصادية : وهذا باعتبارها تشير لذلك التطور أو التغير البنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع (القريشي، 2007)، ومن بين الآليات المجسدة لذلك استنادا لموضوع بحثنا هذا نجد المقاولات الاجتماعية .

وباستقراء تاريخ الفكر البشري نجد أن مشكلة التغيير الاجتماعي شغلت بال الكثير من المفكرين أمثال كارل ماركس K-Marx صاحب التفسير المادي الذي يتبع الفكر بالمادة ويرى أن التغيير الاجتماعي إنما يخضع لعوامل موضوعية (عالم الأشياء) ، وكذا هيجل Hegel صاحب التفسير المثالي والاتجاه الذي يرى تبعية الفكر بالمادة على أساس أن الفكر هو علة التغيير الاجتماعي، وبنظرة أشمل من ذلك تناول المفكر (مالك بن نبي) هذا الموضوع على أساس أنه حركة تشمل عناصر ثلاث هي:

أ -تأثير عالم الأشخاص بهدف تحقيق غاية .

ب -تأثير عالم الأفكار من خلال وضع نموذج إيديولوجي .

ج -تأثير عالم الأشياء وذلك بتوفر جملة من الوسائل .

مضيفا أن التركيب بين هذه العناصر هو الذي يحقق التغيير بشرط وجود شبكة العلاقات الاجتماعية أو ما سماه بـ"البذرة الدينية"، أي العنصر الديني الذي يقوم بعملية الربط والتفاعل بين تلك العناصر من أجل أن تؤدي وظيفتها على أحسن وجه، كما اشترط (مالك بن نبي) توفر جملة من العوامل والشروط الخاصة بهذا التغيير، حددها كذلك في ثلاثة عناصر هي :

-حركة مستمرة يتسم بها المجموع الانساني .

-انتاج دائم لأسباب هذه الحركة .

-تحديد اتجاهها (نبي، 1962) .

3 -المقاولاتية الاجتماعية وعلاقتها بالتغيير الاجتماعي المستدام – رؤية 2030 :-

جاء البعد الإجتماعي لأهداف التنمية المستدامة خطة 2030 مرتبطا أساسا بالعنصر البشري، باعتباره المحور الرئيسي للتنمية المستدامة فهو الوسيلة إليها والغاية منها في نفس الوقت، لذا جاء القضاء على الفقر من أهم أولويات التنمية المستدامة، فالفقر يشمل عدم كفاية الحصول على الموارد من الحاجات الأساسية من مياه الشرب والمسكن والرعاية الصحية والتعليم والحقوق المدنية والحرية السياسية في التعبير عن آرائه وانشغالاته، وبذلك نجد أن هناك عناصر أساسية يدور حولها هذا البعد وهي: المساواة في التوزيع أي استفادة وحصول كل إنسان وكل جهة على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته، والحراك الاجتماعي والمشاركة الشعبية واحترام التنوع الثقافي (علية، 2018)، تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد الجيل الحالي من جهة ثم بين أفراد الجيل الحالي والمستقبلي من جهة أخرى، وفي هذا الإطار يندرج ضمن هذا البعد أيضا:

-المساواة أو بالأحرى العدالة في التوزيع، أي استفادة وحصول كل إنسان وكل جهة على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته ؛

-الاستثمار في رأس المال البشري (التنمية البشرية) (حكوم، 2018) بالحد الذي يسمح من استمرار التنمية واستدامتها ؛

-استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ورعاية صحية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها ؛

-زيادة قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على مباشرة الأعمال الحرة (المقاولاتية) والعمل على اكسابهم المعارف والمهارات والتمويل والمرافقة اللازمين لدعم التنمية المستدامة ؛

-كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها بما يناسبها، للتعليم والعمل والقيادة على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة (المتحدة، 2015، صفحة 24) ؛

-ترسيخ ونشر ثقافة التنمية المستدامة (عدمان، 2016، صفحة 205) والمسؤولية الاجتماعية بين الأفراد والجماعات كالتزام طوعي وليس كقيد أو شرط جبري، وتجدر الإشارة هنا إلى ما دعى إليه بعض الباحثين إلى ضرورة

إدماج البعد الثقافي كبعد مستق آخر ضمن أبعاد التنمية المستدامة، وقد جاءت حتمية إدماج هذا البعد منذ سنة 2005 بعد المصادقة على الاتفاقية الدولية حول التنوع الثقافي (internationale, 2006, p. 15) .

فالاستدامة وفق هذا البعد تشير إلى ذلك الوضع الذي يكون فيه الأفراد قادرين على النمو و التطور عن طريق تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة وبلوغ مستوى لائق من العمالة المنتجة، من أجل الاقلال لأقصى ما يمكن من نسب البطالة وبالتالي الحد من الفقر باعتباره أكبر المهددات للأمن الاجتماعي والاقتصادي .

لأجل ذلك أصبح التوجه نحو الأعمال المقاولاتية أمرا ضروريا لا خيارا ترفيا، ذلك لأن استمرار وتطور التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية، أضحى مرتبطا بتطوير الأعمال المقاولاتية وتزايد المقاولين وإقامة المؤسسات والمشاريع الصغيرة، فالمقاول عندما يتولى مهمة المبادرة لخلق مشروع جديد أو سلعة جديدة أو طريقة تسويقية مبتكرة، فإنه ومن خلال سعيه هذا يحقق أهداف النمو الاقتصادي المتمثلة في تحقيق تراكم رأس المال وتحسين مستوى استغلال الموارد المتاحة وتطبيق تقنيات جديدة ورفع الكفاءة الإنتاجية، وهذا ما ذهب إليه العالم الاقتصادي النمساوي (Schumpter)في نظريته التي أضاف عليها أن "المقاول هو المحرك الأساسي للنمو الإقتصادي"، ولأن هذا الأخير أي النمو الاقتصادي يعكس تلك الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، فإنه يمثل مؤشرا فقط من مؤشرات التنمية الاقتصادية، التي تعتبر عملية شاملة تشمل البعد الإقتصادي (النمو الإقتصادي)، وكذا البعد الاجتماعي من خلال توسيع نطاق الاستفادة من عوائد النمو وتحسين الظروف الاجتماعية لأفراد المجتمع (التغيير الاجتماعي أو المجتمعي)، وهو الأمر ذاته الذي نستشفه من التعريف الذي يكاد يتفق عليه جميع المهتمين بموضوع التنمية، والمقدم من طرف هيئة الأمم المتحدة والذي ينص على أن المقصود بالتنمية "تلك العملية التي يمكن بها توحيد الجهود لكل من المواطنين والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية، لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة وتقدمها بأقصى ما يمكن" (المالك، 2008، صفحة 24)، واستنادا على ذلك تعتبر المقاولات الإجتماعية من

أحسن الآليات التي تجسد الاتحاد بين الأفراد (المقاولين) والدولة ممثلة في مجموعة الإجراءات والتسهيلات والدعم المقدم لهذه الفئة، ونتيجة ذلك تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الفردي أو الكلي أي ضمن ما تتبناه الدولة ضمن أهداف السياسة العامة.

إن الحديث عن المقاولاتية الاجتماعية وعلاقتها بالتغيير الاجتماعي يؤدي بنا كذلك للإشارة لأحد الأوجه المجسدة لتلك العلاقة ألا وهو "الابتكار الإجتماعي" وهو مفهوم حديث هو الآخر نسبيا وردت في شأنه عدة تعريفات، يتضح من خلال الإطلاع على معظمها أن مفهوم الابتكار الاجتماعي يشمل العناصر التالية :

-عملية شاملة تتكامل فيها المفاهيم والممارسات الجديدة لحل التحديات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية القائمة ؛

-انتاج المعرفة وتقديم الحلول المبتكرة والأفكار الجديدة لجميع القطاعات المجتمعية المحلية والعالمية وفي كل جوانب الحياة ؛

-عملية يتم بموجبها تحويل الأفكار البحثية إلى ممارسات تطبيقية من شأنها تحسين نتائج الواقع في المجتمع ؛

-مدخل تطويري للمنظمات من خلال تطوير الإدارة الديناميكية، وتطبيق تنظيمات ذات أشكال مرنة، وتحقيق كفاءة التعيين والاستقطاب، وتحقيق الجودة العالية في العمليات الإدارية وبالتالي تحقيق كفاءة المخرجات .

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى متغير جد هام وذو علاقة استراتيجية مع إحداث التغيير الاجتماعي المستدام ألا وهو متغير "التعليم"، حيث تمر المجتمعات الإنسانية بأطوار مختلفة كما يقرر هذا علماء الاجتماع، فبعد مرحلة الحرص على النجاة التي تتجلى في الظروف الصعبة كالحروب والكوارث الطبيعية، تنحوا المجتمعات إلى تحول الاهتمام من الأنا الفردية إلى نحن الجماعية،وهذا يعني أن الإحساس بالآخرين وتفهم احتياجاتهم من الظواهر الطبيعية في المجتمعات البشرية المستقرة، وبالضبط في هذه البيئة تجد المقاولاتية الاجتماعية مناخها المناسب، وهذا طبعا إذا لم نعطي هذا الموضوع بعده الديني، إذ نجد في ديننا الحنيف الكثير من الآيات والأحاديث النبوية التي تشير إلى ضرورة الاهتمام بأمور الجماعة ونحو ذلك ؛ وبالتالي من المهم جدا في خطاب

المجتمع وإعداده للفكر الريادي أن يكون التركيز على إحداث التغيير والعمل بدلا من التنظير، يقول غاندي:" لنكن نحن أنفسنا التغيير الذي ندعو إليه"، كما ينبغي أن يركز الخطاب التوعوي على دور المخاطبين في عصرهم وعالمهم بشكل مباشر وضرب النماذج الواقعية لذلك .

وتوجد العديد من التجارب أو النماذج الواقعية ذات العلاقة بالمقاولاتية الاجتماعية سواءا على المستوى المحلي أو الدولي، والتي يمكن الاستشهاد بها في هذا السياق عسى أن يستفاد منها، أو تجد من تستثير فيه روح العمل والإبداع لصالح إحداث التغيير في مجتمعه، نذكر من ذلك نموذجين على سبيل المثال لا الحصر هما :

1/ تجربة بنك غرامين (بنك القرية) : دفع تفشي الفقر والجوع في أنحاء كثيرة من بلاد البنغلاديش بالبروفيسور (محمد يونس) أستاذ الاقتصاد في جامعة شيتاجونج، للتفكير فيما قد يخفف عن الفقراء وطأة ذلك، بل وتمكينهم من تنمية ذواتهم عن طريق الانتقال بهم من طاقات معطلة إلى قوى عاملة ومنتجة، وبعدما لاحظ أن من هؤلاء الفقراء من يشتغل في صنع منتجات محلية ويدوية الصنع ويقوم ببيعها بعد عمل جهيد بهامش ربح زهيد، في حين أن معظم الربح يذهب للتاجر الذي يقوم بتمويله ويفرض عليه سعر البيع الذي يراه، كما أن هؤلاء الفقراء المعدومين لايستطيعون الاقتراض من البنوك لاشتراطها في ذلك تقديم ضمانات من المقترض، حينها تقدم –محمد يونس– للسلطات المختصة ببلاده مناشدا اياها منحه رخصة انشاء بنك تعتمد فكرته على تقديم قروض صغيرة لتمويل مشروعات منزلية يقوم بها في الغالب فئة الفقراء خصوصا النساء منهم، وتم ذلك فعلا حيث تم افتتاح مشروع البنك رسميا سنة 1983، ليكون كنموذج إبداعي فريد من نوعها (ابتكار اجتماعي في ثوب اقتصادي)، فاستحق النجاح الذي منحها العديد من الجوائز المحلية والعالمية قبل أن يتوج بجائزة نوبل للسلام سنة 2006.

ويتميز هذا النموذج بالعديد من السمات حيث استطاع أن يمزج مزجا فريدا بين الهدف الاجتماعي والقالب الاقتصادي فهو مشروع اقتصادي يقوم على تدوير المال واستثماره، واجتماعي من حيث استهدافه وتجرده لقضية الفقر والفقراء، بالإضافة لمساهمته في تحقيق العديد من الأهداف في المجال

الاجتماعي والتعليمي والصحي وهذا بعكس البنوك التقليدية (سعيد، 2007، صفحة 27)، فحوَل بذلك الفقير وحتى المتسول من اليد السفلى إلى يد يحبها الله ورسوله وذلك عن طريق المشاركة أي مشاركة الفقير في حل مشكلته بنفسه، لا كما تفعل الكثير من المؤسسات الخيرية والاجتماعية بالاكتفاء بمنح العطايا والصدقات والزكوات إلى الفقراء والمعوزين حتى ساهموا في إفسادهم بالتعطل والتبطل، وهذا ما يؤدي بنا للقول بضرورة ارتقاء هذه المؤسسات بعملها من العفوية إلى الاحترافية وحتى تكتسب صفة المقاولاتية الاجتماعية.

وعلى الرغم من أن بنك الغرامين يصنف كبنك ربوي غير إسلامي، إلا أنه لا يستهدف ربحا على حساب الفقراء ولم يخصص مؤسسه لنفسه استفادة على المستوى المالي، حتى إن نسبة ما يحصله البنك من فائدة على القروض يغطي بها المصاريف الإدارية اللازمة لسير نشاط البنك ، إلا أن ثمة في مرجعياتنا ما هو أفضل من هذه التجربة في معالجة التحديات الاجتماعية (الفقر والبطالة) بالأسلوب الصحيح والناجع لو أنهما يفعَلان بأساليب إدارة حديثة ذات أهداف متوافقة مع مقتضيات العصر، ويتعلق الأمر هنا بنظامي " الزكاة" و" الوقف"

2/ مشروع تفهنا الأشراف (صلاح عطية) [3]:

(تفهنا الأشراف) اسم لبلدة صغيرة كانت تعيش الفقر والجهل والمرض، تقع بمركز ميت غمر التابع لمحافظة الدقهلية بمصر ، وصلاح عطية (1944 - 2016) هو مهندس زراعي فكَر مع تسعة من زملائه في إنشاء مشروع ضمن تخصصهم واتفقوا على فكرة (مشروع دواجن) ، حيث دفع كل واحد منهم مبلغ200 جنيه مصري وكانوا في حاجة إلى شريك عاشر حتى ينطلقوا في تأسيس مشروعهم، حتى جاءهم المهندس (صلاح عطيه) مبشرا وقال لهم لقد وجدت الشريك العاشر، فردوا جميعا من هو؟ قال : هو الله (سبحانه وتعالى) يدخل معنا شريك عاشر له عشر الأرباح في مقابل أن يتعهدنا بالحماية والرعاية والأمان من الأوبئة ووافق الجميع ، فبدؤا المشروع وإذا بهم بعد مدة حققوا أرباحا لم يكونوا يتوقعونها ، فقرر الشركاء زيادة نصيب الشريك

3 -تم التجميع من عدة مصادر .

العاشر إلى 20 ٪، وتوالت الزيادة عاما بعد عام حتى وصلت نسبتها إلى 50 ٪، ثم اتفقوا أن تخصص هذه النسبة من الأرباح لاستثمارها في مشاريع خيرية بقريتهم (تفهنا الأشراف)، فقاموا ببناء حضانة لتحفيظ الأطفال القرآن الكريم بالمجان، ثم معهد ديني ابتدائي للبنين وآخر للبنات، ثم معهد إعدادي للبنات ثم آخر للبنين، وبعهده معهد أزهري ثانوي للبنات ثم آخر للبنين، وبما أن أرباح المشروع ظلت في إزدياد مستمر فكَر المهندس (صلاح عطية) في إنشاء كليات جامعية، ومع مساهمة أهالي القرية كل حسب استطاعته بعد إنشاء بيت مال للمسلمين على مستوى القرية، قاموا بإنشاء كلية جامعية للشريعة والقانون، تلتها كلية للتجارة ثم كلية لأصول الدين وأخرى لعلوم التربية، بالإضافة لإقامة جامعية للطالبات وأخرى للطلاب، وإلى جانب ذلك أنشئوا بجهودهم الذاتية محطة قطار وأصبح أي طالب بالكليات له تذكرة مجانية لركوب القطار، ومن ناحية أخرى قام بإنشاء لجان متخصصة بشأن التنمية داخل القرية كلجنة الزراعة المكونة من متقاعدي هذا المجال للبحث في كيفية الزيادة الانتاجية للمحاصيل الزراعية، ولجنة التعليم المكونة هي الأخرى من متقاعدي هذا القطاع بحيث تدرس سبل رفع المستوى التعليمي بالقرية، ومثل ذلك لجنة للشباب تختص بشغل أوقات فراغهم، وأخرى للمصالحات تنظر في الخلافات وتسعى في الصلح، كما عمل على حصر الأرامل والمطلقات بغية ايجاد وسائل الكسب لهن، أو تدريبهن على مهن وحرف تكفل لهن العيش الكريم، وكذا أصحاب الحرف لتزويدهم بأدوات الحرفة وإمدادهم بالسلع التي يحتاجونها في عملهم، والنتيجة بعد مدة لم يعد هناك عاطل أو فقير واحد بالقرية، تم تعميم التجربة على القرى المجاورة ولم يزور المهندس (صلاح عطية) قرية وغادرها الا وعمل بها بيت مال للمسلمين، والذي من خلاله يتم مساعدة الفقراء والأرامل وغيرهم من الشباب العاطل لإنشاء مشاريع تغنيهم من فقرهم، وبالنهاية تم الاتفاق بين المهندس وشركائه على أن يجعلوا المشروع كله لله، وان يتحولوا الى موظفين عند الشريك العاشر يتقاضون مرتباتهم على شرط أن لا يفقرهم أو يحوَجهم إلا له .

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر تمتلك تراثا ثقافيا متجذرا في جميع أنحاء الوطن، أنتج عدة نماذج وأشكال تنظيمية عمدت إلى دمج الجانب الاجتماعي

والديني بالجانب الاقتصادي، وهي بعين الحاضر أشبه ما تندرج ضمن سياق المقاولاتية الاجتماعية، إذ لطالما رسَخت لممارسات التآزر والتعاضد بين أفراد التنظيم الاجتماعي المحلي ولعبت دورا هاما في بعث التنمية في نطاق الاقليم الجغرافي الذي تحكمه خصوصيات ثقافية توافقية وتشاركية بين أفراده وجماعاته، وذلك تحت عدة مسميات بحسب اختلاف الظروف والحاجة والمنطقة، وكمقاربة لذلك يمكن اليوم أن تشكل هذه النماذج بدائل اقتصادية واجتماعية تضامنية تساهم في الاقتصاد الوطني وفي التغيير الاجتماعي الايجابي والمستدام، خصوصا إذا أخذ كل قطاع على المستوى المركزي بمسؤولياته اتجاه بعث هذه التنظيمات التقليدية ودعمها وفق ما تقتضيه متطلبات العصر.

خاتمة :

من خلال بحثنا هذا اتضح لنا جليا أن المقاولاتية الاجتماعية (مشاريع الريادة الاجتماعية) أضحت المخرج الأقوى للعديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمعات والحكومات على حد سواء، حيث يعد التفكير في الحلول اللازمة للمشاكل الاجتماعية والبيئية عند إقامة المشاريع الاقتصادية والسهر والسعي الدائم على تطبيقها من طرف هذه المشاريع ضرورة ملحة وجب الالتزام بها من طرف الدول والحكومات وكذلك المؤسسات الاقتصادية، وهذا أيضا بعدما شكلت مسألة التوفيق بين المسائل التنموية والمسائل الإجتماعية والبيئية هاجسا يلاحق البشرية جمعاء، فكيفية تحقيق تنمية اقتصادية بأقل قدر من التلوث والإضرار البيئي وبالحد الأدنى من استهلاك الموارد الطبيعية وتحقيق العدالة الاجتماعية أصبح من المتطلبات التي يجب مراعاتها عند رسم السياسات التنموية للدول، الأمر الذي يقتضي بالضرورة وأكثر من أي وقت مضى خصوصا في الجزائر، توجيه المبادرات المقاولاتية نحو أهداف اجتماعية لإحداث التنمية والتغيير الإجتماعي في آن واحد، وهذا باعتبار أن المقاولة الاجتماعية تراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في آن واحد ودون التفريط في أي منها، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تحقيق الالتزام بمبادئ التنمية المستدامة، حيث يكون ذلك بناءا على تشخيص دقيق للواقع الاجتماعي مع ضرورة الاعتماد على التراكمات

التاريخية من تراث ثقافي وأخلاقي كقاعدة لتجسيد وتفعيل ذلك وبإشراك كل شرائح المجتمع على المستوى الوطني .

وختاما نخلص بالقول: أنه إذا كانت المقاولاتية هي المحرك الأساسي للنمو الإقتصادي كما ذكر Schumpter وآخرون، فإن "المقاولاتية الاجتماعية هي المحرك الأساسي للتنمية ببعديها الإقتصادي والاجتماعي معا، وبالتالي هي أداة استراتيجية مهمة لإحداث التغيير الاجتماعي المستدام في ظل أهداف التنمية المستدامة خطة 2030" .

❖ **الاقتراحات والتوصيات:**

- استحداث هيئة وطنية هدفها استقطاب وتشجيع الأفكار الابتكارية الرامية لإحداث التغيير الاجتماعي المطلوب ؛
- العمل على إصدار قوانين وتشريعات وتحفيزات جبائية، تشجع على بروز وانتشار المقاولات الاجتماعية ؛
- السعي نحو اضفاء الطابع الاحترافي المستدام على عمل منظمات الاقتصاد التضامني والاجتماعي بدل العمل العفوي التقليدي ؛
- دعم وتمويل الجمعيات ومختلف الفاعلين (القطاع الثالث) الذين لديهم برامج ومبادرات مقاولاتية (المقاولاتية الاجتماعية)؛
- التغطية الإعلامية وكذا تشجيع البرامج والتظاهرات والمسابقات التي تعنى ببرامج الابتكار الاجتماعي وتحديات التغيير الاجتماعي الايجابي وكذا التنمية المستدامة، وهذا قصد غرس ونشر ثقافة تحفز على ذلك ؛
- ضرورة إنشاء مصلحة أو قسم متخصص بإدارة المسؤولية الاجتماعية لدى جميع المؤسسات على وجه الالزام، يتولى تخطيط وتنفيذ وتقييم برامج المسؤولية الاجتماعية خصوصا تلك التي تحدث تغييرا اجتماعيا ايجابيا ؛
- الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال ريادة الأعمال عموما وريادة الأعمال الاجتماعية على وجه الخصوص ؛
- تشجيع الجامعات والمعاهد ومخابر البحث العلمي على اقامة ملتقيات وندوات دورية يحضرها الفاعلين في القطاعات الثلاثة (القطاع العام، القطاع الخاص، القطاع الثالث)، واجراء المزيد من الدراسات التي تعنى بالمقاولة

الاجتماعية والتغيير الاجتماعي الايجابي والتنمية المستدامة، وتبحث في العراقيل التي تحول دون ذلك .

قائمة المراجع :

chahine, T. (2016). Introduction to social entrepreneurship. CRC Press.

Fayolle, V. e. (2005). Pradigmes et l entrepreneuriat. revue de l entrepreneuriat vol 4 n 1 .

internationale, H. c. (2006). Developement durable et solidarite internationale enjeux , bon pratiques , proposition pour un developement durable du sud et du nord. Paris France.

saifan, S. a. (2012). Social Entrepreneurship : Definition and boundaries. Technology Innovation Management Review , 22-27.

اسماعيل شعوف. (2012). دراسة آثار زرع فكر المقاولة الاجتماعية بالمؤسسات التعليمية من خلال مشروع "التلميذ المبدع الاجتماعي". المغرب: المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين.

الأمم المتحدة. (2015). الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام 2015. نيويورك: الجمعية العامة.

السعيد قاسمي ، سلوى عربية ، وريدة بلعيد. (2017). المسؤولية الاجتماعية كخيار فعال لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة اقتصاديات المال والأعمال ، 72.

السيد أحمد عزت. (2011). القيم بين التغير والتغيير - المفاهيم والخصائص والآليات. مجلة جامعة دمشق المجلد 27 العدد 1+2 ، 611 -612.

المالك ,ك .ع .(2008) .ثقافة التنمية، دراسة أثر الرواسب الثقافية على التنمية المستدامة . مصر :الهيئة المصرية.

خالد فاروق. (2015). ريادة الأعمال المجتمعية بين نظرية الحلول وامكانية التطبيق. تاريخ الاسترداد 25 جانفي 2019، من خالد فاروق: www.khaledfarouk.com

عبد الوهاب بوكروح. (2015). التويزة لتخليص الجزائريين من الفقر وناشطون يطالبون بترقية المقاولة الاجتماعية. تاريخ الاسترداد 25 جانفي 2019، من الشروق اونلاين: www.echoroukonlone.com/ara/articles/133601.html

علي بن حكوم. (2018). تنمية الموارد البشرية : مفهومها وموضوعها. مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث ، المركز الديمقراطي العربي برلين ألمانيا - العدد 1 ، 167.

لخضر بن علية. (2018). دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة . الجزائر: جامعة الجزائر.

مالك بن نبي. (1962). ميلاد المجتمع - شبكة العلاقات الاجتماعية. دمشق: دار الفكر.

محمد عدمان. (2016). البعد الثقافي كمدخل لاعتماد مبادئ التنمية المستدامة والمسؤولية البيئية و الاجتماعية. مجلة الاصلاحات الاقتصادية والانماج في الاقتصاد العالمي حجم 11 العدد 21 ، 205.

محمد عمارة. (1977). الاسلام وضرورة التغيير. الكويت: مطبعة حكومة الكويت.

محمد قوجيل. (2016). دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر. الجزائر: جامعة ورقلة.

مجدي علي سعيد. (2007). تجربة بنك الفقراء. بيروت لبنان : الدار العربية للعلوم ، ناشرون

مدحت القريشي. (2007). التنمية الاقتصادية (نظريات، سياسات، موضوعات). عمان: دار وائل للنشر .